مَجلّة فصليّة محكّمة

تُعنى بعلوم كتاب نهج البلاغة
وبسيرة الإمام علي وفكره

تَصْدُرُ عَنْ

الأمانَة العامَّة للعَتَبة الْحُسَيْنيَّة الْمُقَدَّسَة

مُؤسَّسة عُلوم نَهج البَلاغَة

مُجازَةٌ من وِزارَةِ التَّعْليمِ العالي والبَحْثِ العِلْميّ
مُعْتَمَدةٌ لأغراضِ التَّرْقِيَةِ العِلْمِيّة

السّنة الثانية- العدد الثالث

رَجَب/١٤٣٨هـ- نِيسَان/ ٢٠١٧م

عَهْدُ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ (عَلَيْهِ السَلَامُ)
لِمَالِكٍ الأَشتَرِ
بَيْنَ وِجْهَةِ النَّظَرِ الاِقْتِصَادِيَّةِ
وَالدُّرُوسِ المُسْتَفادَةِ مِنْهَا عَلَىٰ وَاقِعِ
الاِقْتِصَادِ العِرَاقِيِّ

أ. د. هيثم عبد الله سلمان
قسم الدراسات الاقتصادية
مركز دراسات البصرة والخليج العربي
جامعة البصرة

Commander of the Believer Covenant to Malik Al.Ashtar: Between the Economic Viewpoints and Its Experiences in the Reality of the Iraqi Economy

Prof. Dr. Heithim `Abidallah Salman
Economic Department, Studies
Centre for Basra and Arb Gulf
university of Basrah

ملخص البحث

يُعد العهد الذي كتبه علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر حين ولاه مصر من أرقى الكتب التي عهدها خليفة لولاته وعماله، فقد جمع الترتيب المتوالي بين علم السياسة، وعلم الإدارة، وعلم الاقتصاد، وبين مدى التلازم ما بين العلوم الثلاثة بشكل تسلسلي هرمي. فبدأ عليه السلام (هذا ما أمر به عبد الله علي أمير المؤمنين، مالك الأشتر في عهده إليه، حين ولاه مصر: جباية خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها)، فالأمر سياسة، والعهد إدارة، والجباية وغيرها اقتصاد؛ وبذلك وضع عليه السلام الأسس العلمية لإدارة البلاد والعباد من خلال كلام شاف وكاف جامع ومانع، فلا مختصر مخل ولا إسهاب ممل.

Abstract

The covenant takes so prominent a niche in life as Imam Ali dictates Malik Al-Ashtar to rule Egypt and regarded as the most reputed source of rulers a Calipha left to a ruler. It dovetails the science of politics, science of administration and the science of economy altogether and reflects the nexus between them hierarchically; the imam Ali takes the initiative as:

This is what Allah decree the worshiper imam Ali to dictate Malik Al-Ashtar to rule Egypt: it is to collect its products, fight its enemy, cultivate its people and renovate its lands; the decree is politics, the covenant is administration, tax collect and the like are economy, in so doing, the imam lays the foundations of the scientific bases of administrating the country and people through a speech transparent, sufficient ,universal, obstinate to be twisted, coherent and void of redundancy.

المقدمة

يُعد العهد الذي كتبه علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر حين ولاه مصر من أرقى الكتب التي عهدها خليفة لولاته وعماله، فقد جمع الترتيب المتوالي بين علم السياسة، وعلم الإدارة، وعلم الاقتصاد، وبين مدى التلازم ما بين العلوم الثلاثة بشكل تسلسلي هرمي. فبدأ عليه السلام «هذا ما أمر به عبد الله علي أمير المؤمنين، مالك الأشتر في عهده إليه، حين ولاه مصر: جباية خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها»[١]، فالأمر سياسة، والعهد إدارة، والجباية وغيرها اقتصاداً؛ وبذلك وضع عليه السلام الأسس العلمية لإدارة البلاد والعباد من خلال كلام شاف وكاف جامع ومانع، فلا مختصر مخل ولا إسهاب ممل.

وقد ضم العهد بعض المضامين الاقتصادية التي من الأحرى بنا في العراق الآن (ونحن نعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية) الالتفات لها وعلاجها من خلال اتباع توجيهات أمير المؤمنين (عليه السلام) لمالك الاشتر؛ وذلك لا لعلاجها فقط، ولكن للحفاظ على وحدة العراق أولاً ولتحقيق التنمية المستدامة التي عجزت عن تحقيقها معظم الدول العربية.

مشكلة البحث

تنبع المشكلة في أن عدم اتباع وصايا أمير المؤمنين في إدارة حكم البلاد سيخلق أزمات اقتصادية كثيرة لا حل لها، وهو كما قال الإمام زين العابدين (عليه السلام) «فالمتقدم لهم مارق والمتأخر عنهم زاهق واللازم لهم لاحق»[٢].

أهمية البحث

إن الإرث العلمي لباب مدينة علم رسول الله (صلى الله عليه وآله) لابد من استثماره بشكل دقيق وكفوء من خبراء فعليين قادرين على استنباط الحلول كافة لمجمل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، إذ قال عليه السلام «أمرنا صعب مستصعب لا يتحمله إلا ملك مقرب أو نبي مرسل او مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان»[٣].

فرضية البحث

استند البحث إلى فرضية مفادها إن الابتعاد عن تطبيق الاقتصاد الإسلامي في الاقتصاد العراقي سيفاقم المشكلات الاقتصادية والإدارية إلى درجة الوقوع في شرك دوامة الحلقة المفرغة، وما عهد أمير المؤمنين لمالك الأشتر إلا صورة مبسطة لإدارة الحكم والاقتصاد الإسلامي.

هدف البحث

يهدف البحث إلى ما يأتي:

(١) توضيح المضامين الاقتصادية لعهد أمير المؤمنين لكيفية إدارة الحكم في ولاية مصر.

(٢) بيان أيهما له الأولوية في إدارة الحكم الرشيد علم الاقتصاد أو علم الإدارة أو علم السياسة.

(٣) بيان أيهما له الأولوية في إدارة الحكم الرشيد العدالة أو المساواة.

(٤) تلخيص فلسفة أمير المؤمنين في كيفية إدارة الحكم، وما هي إمكانية استنباط الحكم الملائم في إدارة حكم العراق وإدارة موارده الاقتصادية؟

خطة البحث

المبحث الاول

الإطار المفاهيمي لعهد أمير المؤمنين لمالك الأشتر في ولاية مصر

أولاً: نبذة مختصرة لشخصية أمير المؤمنين (عليه السلام)

ثانياً: شخصية مالك الأشتر

ثالثاً: أوضاع ولاية مصر وسماتها للمدة (٢٤-٣٥) هـ.

رابعاً: بعض المضامين الاقتصادية لعهد أمير المؤمنين لمالك الأشتر

المبحث الثاني

التحليل الاقتصادي لمضمون عهد أمير المؤمنين لمالك الأشتر

أولاً: بعض المفاهيم الاقتصادية في عهد أمير المؤمنين

ثانياً: السياسة الاقتصادية في عهد أمير المؤمنين

المبحث الثالث

الدروس المستفادة لعهد أمير المؤمنين لإدارة حكم العراق وإدارة موارده الاقتصادية

أولاً: الدروس التنموية

ثانياً: الدروس الإصلاحية

ثالثاً: الدروس المؤسساتية

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لعهد أمير المؤمنين لمالك الأشتر في ولاية مصر

أولاً: نبذة مختصرة لشخصية أمير المؤمنين (عليه السلام)

مما لا ريب فيه إن من الصعب جداً الإحاطة بشخصية أمير المؤمنين (عليه السلام) ويرضى عنها الجميع من مراجع وعلماء دين ورجالاته وغيرهم من علماء أجلاء، فكل ما قيل وكل ما يقال هو غيض من فيض، ومثله مثل قطرة في بحر لجي، فما بال بضعة سطور يكتبها باحث على عجل، ولكن من سهل الأمر في وصفه، هو نفسه الذي يصعب وصفه وهو عليه السلام عندما قال «رضا الناس غاية لا تدرك ورضا

الله غاية لا تترك، فاترك ما لا يدرك وأدرك ما لا يترك»[٤]، فضلاً عن ما ذكرته الحكمة المشهورة (ما لا يدرك كله لا يترك جلّه).

ولذلك لا يمكن التطرق إلى شخصيته المقدسة (عليه السلام) لتجنب القصور والتقصير، وإنما التطرق إلى محيط شخصية (عليه السلام) من خلال الاستعانة ببعض ما وصفة به رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فقال «أنا مدينة العلم وعليٌ بابها»، وقال «أنت مني بمنزلة هارون من موسى ولكن لا نبي بعدي»، وقال أيضاً «أنا وأنت يا علي أبوا هذه الأمة»، وقال كذلك «لا يعرف الله إلا أنا وأنت، ولا يعرفني إلا الله وأنت، ولا يعرفك إلا الله وأنا»[٥].

ويظهر من ذلك كله، أنه (عليه السلام) باب مدينة علم رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وأخو رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وأحد أبوي هذه الأمة، فضلاً عن أنه أول من عرف الله (عزَ وجل) بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ومن ثم أصبح بذلك إمام الورى والتقى، وأبا الأئمة (عليهم السلام)، ومن ثمَّ جعله الله (عز وجل) قسيم الجنة والنار بقوله (صلى الله عليه وآله): «حب علي إيمان وبغضه كفر»[٦].

هذه هي لمحة من محيط شخصية علي أمير المؤمنين وسيد الوصيين ويعسوب الدين وإمام المتقين.

ثانياً: شخصية مالك الأشتر

هو مالك بن الحارث بن عبد يغوث بن سلمه بن ربيعة النخعي، ولقب بالأشتر لأن إحدى عينيه (شترت) أي شقت في معركة اليرموك[٧]، وكان رئيس قومه وقد روى عن أبي ذر وعلي بن أبي طالب وصحبه، وشهد معه الجمل وله فيها آثار وكذلك في صفين، ولاه الخليفة علي (عليه السلام) مصر بعدما صرف عنها قيس بن عبادة عنها، ومعه شهادة من الإمام علي (عليه السلام) «أما بعد فقد بعثت إليكم عبداً من عباد الله لا ينام أيام الخوف ...»[٨]، وهو لما وصل إلى القلزم وقيل العريش شرب شربة عسل مسموم، فتوفي متأثراً بالسم عام ٣٧ هـ، ويعزى هذا التدبير لمعاوية ابن أبي سفيان فهو القائل وأشياعه : وإن لله جنوداً من عسل[٩]، وقال عليه السلام عندما جاءه نعي مالك الأشتر (رحمه الله): «مالك وما مالك ! والله لو كان جبلاً لكان فندا، ولو كان حجراً لكان صلدا، لا يرتقيه الحافر ولا يوفى عليه الطائر»[١٠].

مما يدل على أن شخصيته من

الشخصيات البارزة في الإسلام، وكان من الرعيل الأول لصحابة أمير المؤمنين ومن المقربين لديه؛ لذلك اختاره لتولي هذه المهمة الكبيرة التي وضح الإطار الإسلامي الذي يتكفل بإرساء حكومة العدل الإلهي في ظل القوانين والنظم الإسلامية[١١]، ولا تقتصر مفاهيم العهد على ولاية مصر وزمانها فقط ولكن تتعداه إلى كل مكان وفي أي زمان، لذلك جاءت شخصية مالك الأشتر منسجمة تماما مع أهمية العهد وما يترتب عليه من مقاصد إسلامية سعى لتوضيحها الإمام (عليه السلام).

ثالثاً: أوضاع ولاية مصر وسماتها للمدة (٢٤-٣٥) هـ

لقد عانت ولاية مصر من أوضاع اقتصادية وإدارية واجتماعية وسياسية قاسية جداً؛ وذلك لكسب ولاءها للحكام، فضلاً عن أطماع الروم البيزنطيين والنوبيين، إذ ولى عثمان بن عفان ولاية مصر إلى عبدالله بن سعد بن أبي سرح عام ٢٤ هـ، إذ اختلفت سياسة عبدالله عن سياسة عمرو بن العاص الذي حكم قبله، فقد تشدد في جمع الضرائب وعامل المصريين بقسوة، واستمرت ولاية عبد الله بن سعد حوالي عشر سنوات حتى قتل عثمان بن عفان عام ٣٥ هـ[١٢]. ثم تولى الخلافة أمير المؤمنين (عليه السلام) الذي قام بعزل عبدالله وولى قيس ابن سعد بن عبادة الذي استلم ولاية مصر بأوضاع مضطربة، ففئة انحازت إلى معاوية بن أبي سفيان تطالب بدم عثمان، وفئة انحازت إلى أمير المؤمنين (عليه السلام)، ولما علم معاوية أنه لم يستطع أن يستولي على مصر فحاول أن يستميل قيس إلى صفه، ولكن فطنة قيس وذكائه أدى به إلى كتابة رسالة إلى معاوية بردٍّ قاس وإرسالها إلى دمشق ذكر فيها ما نصه: (أما بعد، فالعجب من اغترارك بي يا معاوية وطمعك فيّ، تسومني الخروج عن طاعة أولى الناس بالإمرة، وأقربهم للخلافة، وأقولهم للحق، وأهداهم سبيلا، وأقربهم إلى رسوله وسيلة، وأوفرهم فضيلة، وتأمرني بالدخول في طاعتك، طاعة أبعد الناس من هذا الأمر، وأقولهم بالزور وأضلهم سبيلا، وأبعدهم من الله ورسوله وسيلة، ولا ضالين مضلين طاغوت من طواغيت ابليس، وإما قولك: معك أعنة الخيل وأعداد الرجال، لتشغلن بنفسك حتى العدم)[١٣]، فلما وصلت رسالته إلى معاوية واطلع عليها يئس من قيس وعاود حيلته مرة أخرى، فزور رسالة نسبها إلى

قيس، ثم أعلن أمام الملأ من الشام أن قيساً قد انصرف عن مولاه وبايعني، وعندما بلغ الخبر أمير المؤمنين (عليه السلام) لم يصدق الأمر لعلمه بوفاء قيس، إلا أنه أبدله ونصب محمد بن أبي بكر ولم يدم حكمه إلا مدة قصيرة حتى بعث معاوية بمستشاره الماكر عمرو بن العاص إلى مصر لإثارة الفتن والقلاقل، ثم انتهى الأمر بقتله، الأمر الذي أدى بأمير المؤمنين (عليه السلام) إلى اختيار مالك الأشتر لولاية مصر التي اتسمت بكبر مساحتها، وازدحام سكانها، وبعدها عن مركز الخلافة، ويقطنها مختلف الأقوام والقبائل ذات الثقافات المختلفة[١٤].

رابعاً: بعض المضامين الاقتصادية لعهد أمير المؤمنين لمالك الأشتر

لقد أكد أمير المؤمنين (عليه السلام) في مضمون عهده لمالك الأشتر على وحدة الدولة الإسلامية من الضياع والتفكك، والحفاظ على أمنها وسيادتها، وللحيلولة دون ضياع ولاية مصر كما ضاعت ولاية الشام علي يد معاوية. وقد استهل عهد أمير المؤمنين لمالك الأشتر بشهادة له من عنده (عليه السلام) بقوله «أما بعد فقد بعثت إليكم عبداً من عباد الله لا ينام أيام الخوف ولا ينكل من الأعداء ساعات الروع، أشد على الفجار من حريق النار»[١٥]، وهو بذلك أوكل أمر وإدارة شؤون ولاية مصر بأكملها من دون تردد وقلق، فقد أسندها إلى عبدٍ من عباد الله المخلصين الذين لا تأخذهم في الله لومة لائم؛ وذلك لأهمية ولاية مصر عن الأمصار.

وقد ركز (عليه السلام) في مضمون عهده إلى جملة من القضايا والأمور كان من أهمها الناحية الاقتصادية، وفيه أكد على القطاع الزراعي وما يتعلق به من شؤون دون القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ وذلك لأن القطاع الزراعي في ذلك الوقت هو القطاع الإنتاجي الرئيس الذي يمول بيت المال (خزينة الدولة) من خلال ما يدره من أرباح وضرائب وخراج وغيره، وتوفيره لفرص العمل الكثيرة، فضلاً عن ارتباطه الشديد بقطاع التجارة الداخلية والخارجية، ويمكن تحليل بعض المضامين الاقتصادية التي برزت ضمن عهده لمالك الأشتر بالآتي:

١ - نظام السوق

أشار أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى أتباع نظام السوق بعنوان محل تلاقي إرادة البائع والمشتري (قانون العرض والطلب) بقوله: «ليكن البيع بيعاً سمحاً: بموازين عدل، وأسعار لا

تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع»[١٦].

أي بمعنى أنه أقر آلية السوق وتحرير الأسواق، ولكن بشرط أن لا تظلم تلك الآلية البائع من خلال بخس سعر سلعته عند زيادة الإنتاج أو عند ظروف معينة كما في بروز ظاهرة الإغراق التجاري أو السلعي المسمى في الوقت الحاضر، ولا تظلم المشتري من خلال رفع سعر السلعة عليه عند احتكار السلع في أوقات معينة أو في حالة اندلاع حروب أو كوارث أو وقوع أزمات.

٢- الإدارة الكفء وحُسن التدبير

لقد اختار عليه السلام الصحابي الجليل مالك الأشتر من بين باقي أصحابه (عليه السلام) وعهد له ولاية كبيرة ومهمة وهي ولاية مصر؛ وذلك بناءً على أسس علمية ومعايير موضوعية وبحسب ما أقرته الشريعة الإسلامية السمحاء في كيفية تدبير أمور المسلمين وإدارة شؤونهم الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، إذ قال (عليه السلام): «ثم أنظر في أمور عمالك، فاستعملهم اختباراً، ولا تولهم محاباة وأثرة، فإنهم جماع من شعب الجور والخيانة، وتوخ فيهم أهل التجربة والحياء من أهل البيوتات الصالحة، والقدم في الإسلام المتقدمة»[١٧]، وذلك لتولي المهام الإدارية، وللحفاظ على موارد الولاية سواءً أكانت موارد بشرية أم موارد طبيعية، ولاسيما الموارد المالية المستحصلة من جباية الخراج آنذاك الذي يمثل المورد الرئيس للإيرادات العامة وتمويل بيت مال المسلمين، بوصفه الأموال التي يحصل عليها من الأراضي التي يتم فتحها عنوة بالسيف أو لا، فضلاً عن جمع الضرائب وفرض الرسوم.

وقد أشار الإمام (عليه السلام) إلى ضرورة أن يتحلى العامل على أمور المسلمين بحُسن التدبير من خلال الاهتمام بنظام الأولوية في التنفيذ، بقوله «وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج؛ لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد»[١٨]، فقد أشار الإمام إلى ضرورة الاهتمام بالأراضي الزراعية واستثمارها من خلال استصلاحها وزراعتها، وعَدَّ النفقات التي تنفق في عمارة الأرض استثماراً مهماً لزيادة إنتاجية الأرض الزراعية[١٩]؛ وذلك لأن القطاع الزراعي في ذلك الوقت كان هو القطاع القائد الذي يمول القطاعات

الاقتصادية الأخرى، فضلاً عن أنه يحقق الاكتفاء الذاتي بالمنتجات الزراعية، فضلاً عن ضرورة الاهتمام بإنشاء البنى الارتكازية للدول من خلال عمارة الأرض، ولا يقصد بها هنا استصلاحها وزراعتها فقط، ولكن إعمارها بما يخدم المجتمع سواءً للزراعة أم للصناعة أم لتقديم الخدمات الأخرى، فالمشاريع الصناعية والتجارية والزراعة وغيرها جميعاً لا تتم إلا إذا توافرت لها الأرض الملائمة للإنشاء أو للتشييد أو للزراعة أو لغيرها. وينبغي أن تكون الضريبة أو الخراج متناسبين مع قيمة الاستثمار أو الربح المتوقع، فلا يمكن فرض ضرائب أو خراج برسوم كبيرة يمكن أن تثقل المستثمر وتعيق عمله.

٣- الأزمة أو الدورات الاقتصادية

لقد أشار العهد إلى تعرض النشاط الاقتصادي إلى الدورات الاقتصادية، إما أن تكون كساداً أو انتعاشاً أو رواجاً أو انكماشاً، ولاسيما في القطاع الزراعي (الخراج) من خلال ما ذكره (عليه السلام) بقوله[٢٠]؛ «فإن شكوا ثقلاً أو علة، أو انقطاع شرب أو بالة، أو احالة أرض اغتمرها غرق، أو أجحف بها عطش، خففت عنهم بما ترجوا إن يصلح به أمرهم، ولا يثقلن عليك شيء خففت به المؤونة عنهم»[٢١]، ولا تقتصر الدورات الاقتصادية على القطاع الزراعي فقط لكن يشمل القطاعات الاقتصادية كافة، لذا يجب أن يكون بيت مال المسلمين هو الكافل بتعويض خسائر الرعية بسبب حدوث الأزمات الاقتصادية، وتخفيف عبء الخراج والضرائب والرسوم عنهم في حال حدوثها.

٤- مبدأ الشفافية

لقد أكد أمير المؤمنين (عليه السلام) في معظم مضمون عهده لمالك الأشتر على توخي الحذر والتعامل مع الناس، فإنهم في رأي الإمام صنفان«إما أخٌ لك في الدين وإما نظير لك في الخلق»[٢٢]، فلا ينبغي المساس بحقهم، فضلاً عن الابتعاد عن ظلم الرعية من خلال تطبيق القانون بشكل تعسفي، وقال (عليه السلام) في محاربة الفساد «والله لو وجدته قد تزوج النساء وملك به الإماء لرددته فأن في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه أضيق»[٢٣]، وقد أورد الإمام (عليه السلام) في عهده موارد كثيرة تخص محاربة الفساد وظلم الناس، ومنها قوله «وإن أفضل قرة عين الولاة

استقامة العدل في البلاد، وظهور مودة الرعية»[٢٤]، وقوله كذلك «اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك، ممن لا تضيق به الأمور ولا تمحكه الخصوم، ولا يتمادى في الزلة، ولا يحصر من الفيء إلى الحق إذا عرفه، ولا تشرف نفسه على طمع، ولا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاه»[٢٥].

٥- الحكم الرشيد

لقد أمر (عليه السلام) مالك الأشتر «جباية خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها»[٢٦]، هذه هي فلسفة الحكم الرشيد الذي رسمه أمير المؤمنين (عليه السلام)، فمن خلال الشكل رقم (١) يتبين أن هرم إدارة الحكم الرشيد لأمير المؤمنين (عليه السلام) قد ركز في أول مهام الحكم الرشيد على بناء القاعدة الأساسية وهي كيفية الجباية لتقوية أركان الدولة مادياً لتهيئة المستلزمات الضرورية لتسليح جيشها لحمايتها ودفع الأعداء عنها، ثم تنمية الموارد البشرية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ولأجل تطبيق فلسفة أمير المؤمنين (عليه السلام) في الحكم الرشيد يستلزم اختيار شخصية متميزة قادرة على تنفيذ المتطلبات جميعها وفق رؤية الإمام ولا يمكن الاجتهاد أمامها لأنه إمام معصوم واجب الطاعة، وعلى هذا الأساس جرى اختيار مالك الأشتر لهذه المهمة الكبيرة.

المبحث الثاني

التحليل الاقتصادي لمضمون عهد أمير المؤمنين لمالك الأشتر

أولاً: بعض المفاهيم الاقتصادية في عهد أمير المؤمنين

١- نظام السوق

لقد أشار أمير المؤمنين في عهده إلى قضية ابتلائية أبتلي به المجتمع آنذاك وهو ظاهرة الاحتكار، وما ينتج عنها من سلوك اقتصادي غير رشيد يؤثر سلباً على استغلال البائع لمتطلبات المشتري، فضلاً عن أنه يشوه آلية السوق ونظامه. وقد أشارت النظرية الاقتصادية في النظم الرأسمالية والاشتراكية الحالية للاحتكار وآثاره السلبية على الاقتصاد والمجتمع.

ويعتقد أن أمير المؤمنين قد أشار ضمناً إلى مفهوم لم يجر ذكره في العهد ألا وهو ظاهرة الإغراق التجاري أو السلعي، الذي يُعد مفهوماً مضاداً للاحتكار، وغير مبتلى به المجتمع

آنذاك؛ وذلك لمحدودية التجارة، وتخلف الصناعة، واعتماد الاقتصاد على الإنتاج الزراعي بشكل رئيس، فطالما ذكر أمير المؤمنين الاحتكار الذي يمثل بخس قيمة النقود للمشتري، فقد ذكر الإغراق الذي يمثل بخس سلعة البائع (المنتج). فالاحتكار يؤثر سلباً على المشتري، أما الإغراق فيؤثر سلباً على البائع.

ويمكن تعريف الإغراق بحسب ما توصلت إليه جولة طوكيو (١٩٧٩-١٩٧٣) على أنه الفعل الذي يتم به إدخال منتجات إحدى الدولتين في تجارة الدولة الأخرى بأقل من سعر البيع الداخلي (الكلفة) لمنتج معين في الدولة المصدرة[٢٧]، وقد يحدث إغراق الأسواق إما استجابة قصيرة الأمد لانكماش اقتصادي محلي من خلال بيع فائض الإنتاج في الخارج بسعر منخفض للتخلص منه وهو ما يطلق عليه بالإغراق الروسي، أو كوسيلة إستراتيجية لاختراق أسواق التصدير في المدى الطويل من خلال إحراز موطئ قدم في الدولة المصدر إليها، ومن ثم ترفع الأسعار لتعظيم الأرباح. وفي كلتا الحالتين يُعد إغراق الأسواق سلوكاً تجارياً غير عادل وربما يرقى لأن يكون عملاً تخريبياً لاقتصاد الدولة المصدر إليها السلع للهيمنة على أسواقها، ومنع نمو صناعاتها المحلية[٢٨].

لذلك يمكن القول أن الاقتصاد العراقي حالياً قد وقع في شرك الإغراق ومصيدته؛ ولأجل التخلص منه لابد أولاً من التمييز بين الآثار الناجمة عن الاحتكار والإغراق في الاقتصاد العراقي:

(١) الاحتكار هو حبس السلعة أو الخدمة بهدف ارتفاع سعرها وتحقيق الأرباح، أما الإغراق فهو إطلاق السلعة أو الخدمة بهدف خفض سعرها والقضاء على الصناعة المحلية.

(٢) الاحتكار يؤثر سلباً على قيمة النقود مما يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بالاقتصاد، أما الإغراق فيؤثر على سعر صرف العملة المحلية أمام الدولار مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الدولار، ومن ثم يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار.

(٣) الاحتكار يمكن أن يشمل السلع الاستهلاكية والوسيطة (المواد الأولية) والرأسمالية، بينما الإغراق يتحدد بالسلع الاستهلاكية فقط، كي لا يجرى استثماره بإنتاج السلع محلياً فيما لو كانت السلع المغرقة

وسيطة أو رأسمالية.

(٤) يمكن أن يقوم بالاحتكار الشركات الأجنبية أو المحلية، بينما الإغراق فتقوم به الشركات الأجنبية حصرا، إلا في العراق فإن الشركات التجارية هي التي تقوم بالإغراق بهدف تحقيق أقصى الأرباح.

(٥) انتفت الحاجة إلى اعتماد حالة الاحتكار في الاقتصاد العراقي، بينما توسعت حالة الإغراق؛ وذلك بسبب الانفتاح التجاري.

(٦) تميز العراق بتفشي ظاهرة الإغراق بشكل كبير وبصورة دائمة، بيد أنه لم ترفع الشركات الأجنبية من أسعارها في الوقت اللاحق لتعويض خسائرها السابقة، وإنما اقتصرت على خفض جودة منتجاتها المصدرة والمغرقة ولاسيما المنتجات الصينية.

(٧) تميز الاقتصاد العراقي بتعامله التجاري مع الشركات الصينية والتركية والإيرانية وبعض الشركات الخليجية، ويمكن أن نحلل كل مجموعة أجنبية على حدة وكالآتي:

أ- الشركات الصينية: تميزت المنتجات الصينية المغرقة بأنها منتجات تفتقد لمقاييس الجودة والاعتمادية، وغير جيدة ومنخفضة الكفاءة، ومنخفضة الأسعار جداً مقارنة بمثيلاتها اليابانية والألمانية وغيرها، مما حول الهيكل السلعي التجاري في الاقتصاد العراقي من هيكل متنوع التصنيع إلى هيكل صيني بامتياز، إذ بلغت قيمة المنتجات الصينية المستوردة حوالي ٨ مليار دولار، وبنسبة ٢٤,٣ ٪ من إجمالي الاستيرادات السلعية العراقية البالغة ٣٢,٦ مليار دولار عام ٢٠١٥[٢٩].

ب- الشركات التركية: تميزت المنتجات التركية المغرقة بأنها ذات جودة عالية ونوعية ممتازة، وأسعار تنافسية، وعندما تحقق هدف الشركات التركية في تحقيق موطئ قدم في السوق العراقية، وبعد أن علمت أن الشركات التجارية العراقية تحقق أرباحاً كبيرة من ممارسة ظاهرة الإغراق في بيع منتجاتها في العراق، فقد لجأت تلك الشركات إلى فتح مقار وفروع لها في العراق، فضلاً عن رفع أسعار منتجاتها إلى السعر الذي جرى تحديده من التجار العراقيين في السوق المحلية؛ وبذلك تحولت الإرباح التي كانت يجنيها التجار العراقيون عند بيعهم للسلع في السابق إلى تلك الفروع والمقار التجارية للشركات التركية الأم ومن

بين أهم تلك الشركات التركية هي شركة ماكس مول، إذ بلغت قيمة المنتجات التركية المستوردة حوالي ٨,٥ مليار دولار، وبنسبة ٢٦,٢ ٪ من إجمالي الاستيرادات السلعية العراقية عام ٢٠١٥[٣٠].

ت- الشركات الإيرانية: تميزت المنتجات الإيرانية المغرقة بالأسواق العراقية بأنها ذات جودة عالية وبنوعية ممتازة، وسلع مخصصة للتصدير، وأسعار منافسة جداً، بيد أن الإغراق الإيراني لمنتجاتها ليس ناتجاً عن خفض أسعارها عن أسعار التكلفة، وإنما ناتج عن انخفاض قيمة العملة الإيرانية (التومان) أمام الدولار، ومن ثم الدينار العراقي، وبالتالي انعكس في زيادة صادرات المنتجات الإيرانية داخل الأسواق العراقية.

ث- الشركات الخليجية: تميزت المنتجات الخليجية ولاسيما السعودية والإماراتية والكويتية بأنها ذات جودة عالية جداً وبنوعية ممتازة، وهي منتجات موجهة للتصدير، ويعتقد إنها منتجات لا تهدف إلى إغراق الأسواق العراقية ولكن هدفها الرئيس تصريف إنتاجها والمحافظة على قدرتها التنافسية الخارجية، وبلغت قيمة المنتجات الخليجية المستوردة حوالي ١,٥ مليار دولار، وبنسبة ٥٪ من إجمالي الاستيرادات السلعية العراقية عام ٢٠١٥[٣١].

وتأسيساً على ذلك يتبين أن ظاهرة الإغراق في العراق أكثر خطراً وأكثر تأثيراً على الاقتصاد من ظاهرة الاحتكار؛ وذلك للأسباب الآتية:

(١) إن ظاهرة الإغراق تقضي على الصناعات المنافسة الوطنية بشكل تام، فضلاً عن إضعاف قدرة الدولة على خلق سلع قد تكون منافسة للسلع المغرقة[٣٢].

(٢) تؤدي إلى عجز دائم في الميزان التجاري.

(٣) تؤدي إلى خفض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار.

(٤) تؤدي إلى القضاء على القطاع الزراعي لاسيما إذا كانت المنتجات زراعية.

(٥) تؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الأولية ومن ثم تصديرها إلى الخارج بأسعار بخسة؛ وذلك لعدم استثمارها في التصنيع المحلي الذي جرى القضاء عليه سابقاً.

(٦) بناء الاقتصاد على سلع ومنتجات مغرقة تتميز بانخفاض جودتها وكفائتها وإنتاجيتها وقصر طول عمرها.

(٧) تسرب العملة الأجنبية خارج الدورة الاقتصادية مما ينعكس على اتساع فجوة الموارد* بين الإمكانات الاقتصادية والاستثمار الفعلي، ومن ثم يكون الإنتاج تحت خط منحنى إمكانات الإنتاج**، وبالتالي وجود موارد اقتصادية معطلة.

(٨) ارتفاع معدل البطالة لوجود موارد اقتصادية معطلة (غير مستثمرة).

٢- الإدارة الكفء وحُسن التدبير

مما لا ريب فيه أن من أهم عناصر العملية الإنتاجية في النشاطات الاقتصادية كافة سواءً أكانت نشاطاً إنتاجياً أم خدمياً هو الإدارة والتنظيم، فهي المحرك الرئيس لعملية تنظيم بقية عناصر الإنتاج الأخرى (العمل، ورأس المال، والأرض) بحيث تعمل وفق نظم واطر علمية متماسكة.

وتبعاً لهذه الحقيقة فقد أولى أمير المؤمنين أهمية خاصة لكيفية اختيار ولاته، وبالفعل جرى اختيار شخصية بارزة في الإسلام تنطبق عليه معظم صفات الإداري الأمثل وهو مالك الأشتر، وعند التمييز بين مضمون إدارة الدولة في عهد أمير المؤمنين لمالك الأشتر وإدارة الدولة العراقية يتبين أن اعتماد ولاية مصر في عهد أمير المؤمنين على ثقافة الجباية من خلال جمع جباية الخراج وفرض الضرائب والرسوم، بينما اعتمدت الدولة العراقية على ثقافة الريع من خلال جمع الإيرادات النفطية فقط، ولهذا يمكن التمييز بين السياستين في مجال إدارة الموارد المالية على النحو الآتي:

(١) اعتمدت السياسة المالية في عهد أمير المؤمنين على جباية الخراج وفرض الضرائب والرسوم التي تدخل ضمن فقرة الإيرادات الأخرى في الميزانية العامة*، بينما اعتمدت السياسة المالية العراقية على الريع النفطي الذي يدخل ضمن فقرة الإيرادات النفطية.

(٢) إن السياسة المالية في عهد أمير المؤمنين تعتمد على مصدر مالي داخلي ناتج عن النشاطات الإنتاجية المحلية، بينما السياسة المالية العراقية تعتمد على مصدر مالي خارجي ناتج عن عوائد الصادرات النفطية.

(٣) إن إتباع إحدى السياستين الماليتين الانكماشية أو التوسعية في عهد أمير المؤمنين يجرى عن طريق تغيير مقدار الإيرادات الأخرى المتمثلة في جباية الخراج و/ أو الضرائب و/ أو الرسوم، بينما يجري ذلك في الاقتصاد العراقي عن طريق تغيير مقدار الإنفاق الحكومي بشقيه

الاستثماري والتشغيلي (الجاري).

(٤) إن تكوين الثروة في سياسة أمير المؤمنين ناتج عن تراكم رأسمال معبر عنه بالإنتاج، بينما تكوين الثروة في الاقتصاد العراقي ناتج عن تراكم رأسمال معبر عنه باستغلال الموارد الطبيعية وتحويلها إلى سلع و/ أو خدمات تعود على المبادرة في الإنتاج بالفائدة والربح[٣٣].

(٥) إن الإيرادات المالية في عهد أمير المؤمنين تتأثر بالأزمات الاقتصادية الداخلية، بينما العوائد المالية في الاقتصاد العراقي تتأثر بالأزمات الاقتصادية الخارجية، ولاسيما التغيرات في أسعار النفط في أسواق النفط الدولية.

(٦) إن السياستين الماليتين الانكماشية والتوسعية تختلفان من حيث الشكل والمضمون ما بين سياسة أمير المؤمنين وسياسة الاقتصاد العراقي، وهو ما سنلحظه لاحقاً.

ويعتقد أن سياسة الجباية هي من أصعب السياسات التي يجري تطبيقها من خلال جباية الخراج واستقطاع الضرائب وفرض الرسوم؛ وذلك لاتساع حجمها، واستمرارها على مدى الزمن، واحتياجها إلى كوادر وظيفية كثيرة ومتخصصة، فضلاً عن صعوبة الكشف عن حالات التزوير والتهرب الضريبي والفساد الإداري والهدر المالي، بينما تُعد سياسة الإنفاق سياسة سهلة التنفيذ يمكن إجراؤها بجهود قليلة، ووقت قصير، وكوادر وظيفية معينة ومحددة المهام، فضلاً عن سهولة الكشف عن حالات الفساد الإداري والهدر المالي فيها لتميزها بمبدأ الشفافية. وعلى الرغم من ذلك كله لم تنجح السياسة المالية الإنفاقية في العراق، وظلت السياسة تراوح في مكانها بتتبع تنفيذ المشاريع المحالة للتعاقد من عدمه، فضلاً عن البحث عن نسبة التنفيذ، وأهملت الالتزام بمعايير تنفيذ العقد، ومن ثم كفاءة المشروع وجودته.

٣- الأزمة أو الدورات الاقتصادية

لقد عالج عهد أمير المؤمنين حدوث الأزمات الاقتصادية من خلال السياسة المالية عن طريق تخفيض بعض أو كل موارد الإيرادات المالية. أما علاجها في الوقت الحالي فيجري من خلال آلية السياسة المالية بالتحكم في حجم الإنفاق الحكومي والضرائب والدين العام؛ وذلك من أجل محاربة التضخم والانكماش[٣٤]، وتحقيق حالة التوازن، ولمعالجة حالات الاختلال في الاقتصاد الكلي المتمثلتين بـ:

أ- الفجوة الانكماشية: وهي قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي.

ب- الفجوة التضخمية: وهي زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي.

يجري إتباع إحدى الآليتين وهما السياسة المالية التوسعية أو السياسة المالية الانكماشية، ويمكن التمييز ما بين السياستين الماليتين بالآتي:

١- عند بروز الفجوة الانكماشية؛ نتيجة وقوع أزمة اقتصادية، أو كما عبر عنها عليه السلام «فإن شَكَوا ثقلاً أو علة أو انقطاع شرب أو بالة أو إحالة أرض اغتمرها غرق ..»، فيجرى اللجوء إلى سياسة مالية توسعية، أما زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، بيد أن هناك اختلافاً بين السياستين من منظور العهد، ومن منظور وزارة المالية العراقية على نحو أن اللجوء إلى السياسة المالية التوسعية في عهده لمالك الأشتر ناجمة عن أزمة داخلية فقط، فيجري تخفيض جباية الخراج و/ أو الضرائب و/ أو الرسوم؛ وذلك لتجاوز الأزمة، وهذا يُعد بمثابة سياسة لإعادة توزيع الدخل لإعادة الطلب الكلي إلى مستواه السابق من دون وقوع آثار اقتصادية سلبية. أما لجوء السياسة المالية التوسعية في وزارة المالية العراقية ليس بالضرورة ناجمة عن أزمة داخلية ولكن قد تكون ناجمة عن انتعاش في الإيرادات النفطية، ومن ثم يجري زيادة الإنفاق الحكومي؛ وذلك لتجاوز الأزمة أو لتنشيط الاقتصاد، وهذا يُعد بمثابة ضخ سيولة نقدية للاقتصاد لإعادة الطلب الكلي إلى مستواه السابق مع ملاحظة بعض الآثار الاقتصادية السلبية مثل ارتفاع الأسعار.

٢- عند بروز الفجوة التضخمية، نتيجة قصور العرض الكلي عن الطلب الكلي، فلم يشر عهد أمير المؤمنين (عليه السلام) عن هذه الحالة لا من بعيد ولا من قريب؛ وذلك لأنها (كما يعتقد) نادرة الحدوث ويمكن تجاوزها من دون تدخل حكومي من خلال آلية السوق في تحديد الأسعار، أما في حالة حدوث الفجوة في الاقتصاد العراقي فيجري علاجها من خلال اتباع السياسة المالية الانكماشية عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي.

٤- مبدأ الشفافية

لقد شدد أمير المؤمنين (عليه السلام) على مبدأ الشفافية في الحكم من خلال محاربة الفساد والمفسدين وبنأي النفس عن الهوى، فبدأ بنفسه

قبل سواها، فمع أهل الكوفة تحدث الإمام (عليه السلام) فقال «يا أهل الكوفة إذا أنا خرجت من عندكم بغير رحلي وراحلتي وغلامي فأنا خائن»، وقال في مورد آخر «إني والله ما أرزؤكم شيئاً، وما هي إلا قطيفتي التي أخرجتها من بيتي- أو قال من المدينة»[٣٥]، ويبتعد الإمام بعيداً عن مبدأ الشفافية في الحكم ويرى ضرورة الاهتمام الشديد بسد حاجة المحرومين والمعوزين ويعدها مسؤولية إنسانية ودينية كبيرة فيقول عليه السلام «ولو شئت لاهتديت الطريق إلى مصفى هذا العسل ولباب هذا القمح ونسائج هذا القز، ولكن هيهات أن يغلبني هواي ويقيدني جشعي إلى تخير الأطعمة، ولعل بالحجاز أو باليمامة من لا طمع له في القرص ولا عهد له بالشبع، أو أن أبيت مبطاناً وحولي بطون غرثى وأكباد حرى»[٣٦]، هذه هي نفس إمامكم فهي نفس محمد (صلى الله عليه وآله) ولا يرضى إلا أن يكون عبدا شكورا، وقد لخص عليه السلام ما يرغب به في الحياة بقوله «ألا وإن إمامكم قد اكتفى من دنياه بطمريه، ومن طعمه بقرصيه، ألا وإنكم لا تقدرون على ذلك، ولكن أعينوني بورع واجتهاد وعفة وسداد»[٣٧].

أما مبدأ الشفافية في الحكم في العراق فيقصد به مبدأ خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة، بيد أن تطبيق ذلك على الواقع اكتنفه الغموض والجدل الحاد؛ وذلك لاتساع الهوة ما بين المصلحة الخاصة (الشخصية) والمصلحة العامة (الحكومية)، وقد سئل إدموند فيليبس حول السبب الرئيس لاندلاع الثورة في مصر، فأجاب: لم يكن ذلك بسبب (سوء عدالة توزيع الدخل والثروة)، كما ترى النظرية الاقتصادية سابقاً، ولكنها بسبب (سوء عدالة توزيع الفرص، والدخول في سوق العمل بصورة عادلة)[٣٨]، وبذلك أشار فيليبس بشكل واضح إلى تفشي ظاهرة الفساد الإداري والهدر المالي في معظم حكومات البلاد العربية، والعراق حاله حال باقي الدول العربية في ذلك.

ونظراً لتفشي الفساد وبمشاركة بعض السياسيين بقصد أو بدون قصد في ترسيخه. وهو أمر جعل النظام السياسي الديمقراطي في العراق في حالة

عدم استقرار وتعثر أمام ممارسة الفساد بأنواعه المختلفة في جميع الوزارات والهيئات الحكومية، وهو أمر يستلزم تفعيل روح المواطنة بين الناس للوقاية منه؛ لا بهدف المحافظة على الثروة فقط، وإنما لحفظ هيبة الدولة والنظام السياسي الذي هو أقدس. بيد أن جميع تلك العبارات النرجسية يمكن أن تذهب مع الريح، إذا ما طبقنا شعار الثورة الأمريكية القائل (لا ضرائب من دون تمثيل برلماني) وتُعلمنا سياسة الريع أن العكس صحيحً أيضاً أحياناً[٣٩]. وهو أمر يدل على أن في الدولة الريعية مفسدة، وأن فرض الضرائب إصلاح من خلال تحويل دور الحكومة من موزعة للريع إلى جابية للضرائب، وينبغي المضي قدماً في هذا الاتجاه، إلا أنه سيتلزم كثير من الوقت حتى (تسبق سلاحف العدالة أرانب الفساد) على حد قول القاضية السابقة إيفا جولي[٤٠]، فثقافة الريع والثقافة الفئوية مصدرا الفساد إن لم نقل إنهما الفساد نفسه، بالاقتصاد الريعي يولد الفساد في الاقتصاد؛ والاتكال على الريع لإنتاج الثروة يغيب المجهود وتحمل المخاطر، ومن ثم تغيب المساءلة والمحاسبة[٤١].

٥- الحكم الرشيد

إن طرح مصطلح الحكم الرشيد يعني الطريقة التي تباشر بها السلطة إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية[٤٢]، وهذا يدل بالتأكيد على وجوب توفر الثلاثية التراتبية: السلطة (الرأس) التي تستمدها الحكومة من علم السياسة، والإدارة (اليد) التي تستمدها الحكومة من علم الإدارة، والموارد الاقتصادية والاجتماعية (الأداة) التي تستمدها الحكومة من علم الاقتصاد، بهدف نشر مفاهيم: الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتعددية السياسية، والشفافية ومحاربة الفساد، بيد إن فقدان أي عنصر من عناصر هذه الثلاثية سيولد اختلالاً في إدارة الحكم الرشيد، ومن ثم ستتفكك العلاقة الترابطية بين الرأس واليد والأداة.

ولهذا يمكن تشخيص حالة الدولة العراقية من خلال تطبيق إدارة الحكم الرشيد عليه، فنجد أن الدولة العراقية قد وقعت في شرك الحلقة المفرغة؛ وذلك لانفصام العلاقة التراتبية ما بين العناصر الثلاثة أعلاه، فالسلطة منتخبة

بشكل ديمقراطي على الرغم من ما يشوبها من بعض الممارسات غير المناسبة، بيد أن الإدارة التي تمثل يد السلطة انتابها خلل كبير من خلال المحاصصة السياسية والمذهبية، ومن ثم فقد أدارت السلطة الموارد الاقتصادية في العراق بشكل مباشر من دون استخدام اليد التي تمثلها الإدارة، ومن ثمَّ تفشى الفساد الإداري والهدر المالي واحتل مراتب متقدمة جداً في نقاط مدركات الفساد بحسب مؤشر الشفافية لمنظمة الشفافية العالمية.

ثانياً: السياسة الاقتصادية في عهد أمير المؤمنين

السياسة بشكل عام هي فن إدارة الواقع، أي بمعنى هي أداة تحقيق الأهداف والمصالح الاقتصادية، ومن ثم يمكن تعريف السياسة الاقتصادية على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الإدارة الحكومية بهدف تحقيق المصلحة العامة للدولة من خلال إدارة الموارد الاقتصادية[٤٣]. وقد استند أمير المؤمنين في سياسته الاقتصادية إلى إدارة الموارد الاقتصادية البشرية منها والطبيعية وفق العدالة الإلهية، وعندما سئل عليه السلام أيهما أفضل العدل أو الجود فقال (عليه السلام) «العدل يضع الأمور مواضعها، والجود يخرجها من جهتها، والعدل سائس عام، والجود عارض خاص، فالعدل أشرفهما وأفضلهما»[٤٤].

وبذلك أسس (عليه السلام) مبدأ الشفافية في كل تجلياتها في إدارة الحكم من حُسن اختيار عماله وولاته إلى ابسط الخدمات ومنها الحفاظ على البيئة الطبيعية (الماء، والهواء، والنبات، والحيوان)، ووفق رؤية إسلامية، ومذهب اقتصادي إسلامي، ومؤكداً على تعزيز الملكية العامة لأنها تحقق الإيرادات العامة، التي لا يستفيد منها الجيل الحالي وحسب، بل الأجيال القادمة، فضلاً عن ضمان استثمار الموارد بصورة جيدة[٤٥]، لزيادة الإنتاج المحلي؛ وهو بذلك وضع الأسس الموضوعية لتحقيق التنمية المستدامة في سياسته الاقتصادية، مستفيداً من الأسس الذاتية المستندة إلى قوله (صلى الله عليه وآله) «لا ضرر ولا ضرار»، ومن ثم وضع (عليه السلام) سياسة اقتصادية إسلامية متكاملة لا ينتابها الظلم والجور ومستندة إلى عدالة توزيع الفرص في عموم المجتمع وهو ما توصل إليه مؤخراً العالم

الاقتصادي أدموند فيليبس كما أشرنا سابقاً.

المبحث الثالث
الدروس المستفادة
من عهد أمير المؤمنين
لتحقيق التنمية المستدامة في العراق

أولاً : الدروس التنموية

لقد أكد أمير المؤمنين (عليه السلام) بحسب رؤيته على أن الوظيفة الرئيسة في الدولة آنذاك سواءً في ولاية مصر أم غيرها من الأمصار، تتمثل بشقين هما: جباية الخراج، وجمع الضرائب من الصناع والرسوم من التجارة، ولكن وفق شروط منها عدم التحايل والغش والاحتكار والتطفيف بالميزان، بمعنى أن الوظيفة الرئيسة لعماله الولاة بشكل عام تعتمد على جباية الإيرادات الضريبية لتمويل بيت مال المسلمين (خزينة الدولة)، وان حجم التجارة الخارجية لا يعمل وفق نظريات التجارة الخارجية المعمول بها حالياً مثل نظرية الميزة المطلقة، ونظرية الميزة النسبية، ونظرية هكشر- أولين وغيرها، وإنما تعتمد على تبادل السلع بنظام المقايضة في كثير من الأحيان، ومن ثم فإن التجارة تعمل على سد نواقص السوق وليس لخلق السوق.

وإذا ما أسقطنا الوظيفة الرئيسة في الدولة وفق رؤية الإمام على الوظيفة الرئيسة في العراق، يتبين أن الفجوة بينهما كبيرة جداً ولا يمكن ردمها بأي شكل من الأشكال، فالوظيفة الرئيسة في العراق هي في كيفية صرف النفقات الاستثمارية بدلاً من جباية الضرائب، وتدمير الصناعة الوطنية من خلال إغراق الأسواق بالمنتجات والسلع المستوردة، وبدلاً من أن تكون التجارة محفزة للنمو أصبحت مثبطة للنمو؛ وذلك لتحول الاقتصاد العراقي المتنوع إلى اقتصاد طفيلي تنتشر فيه محلات بيع المفرد، بحيث أصبحت هذه الظاهرة منتشرة في المناطق السكنية والأزقة، ومن ثم أصبح العراق أكبر سوق استهلاكي بالعالم بحسب معيار حجم السكان.

ثانياً : الدروس الإصلاحية

لقد أخفقت معظم السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة العراقية المنتخبة في معالجة المشكلات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي، ولاسيما تلك التي تناولتها الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة. ولعل السبب في ذلك يكمن في:

(١) عدم توخي الحذر من المخاطر الناجمة من عدم توظيف الأدوات الاقتصادية التحليلية المتمثلة بالسياسات الاقتصادية الملائمة، واقتصار الأمر في ذلك على اختيار السياسة التي تخدم طبقة أو فئة اجتماعية معينة دون سواها، وهو أمر جعل من السياسة أداة لتحقيق المصالح الطبقية أو الفئوية.

(٢) كثرة عدد المستشارين في الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ للرؤساء والنائبين والمحافظين بهدف الارتقاء بالرأي السديد والناجع، فمعظمهم يلجئون إلى زيادة عدد المستشارين لاعتقادهم بأن زيادة المستشارين سيؤدي إلى الرأي السديد، ولم يعلموا بأنه ما دام صاحب القرار غير متخصص بالشأن الذي يريد أن يقرره فينبغي عليهم تقليل آراء عدد المستشارين إلى حوالي ثلاثة فقط لاختيار الرأي السديد والناجع، وقد أشار (عليه السلام) إلى ذلك بقوله «إذا ازدحم الجواب خفي الصواب»[٤٦]، أما إذا كان صاحب القرار متخصصاً بالشأن الذي يتولاه، فلا مانع من كثرة المستشارين له؛ وذلك لقدرته على اختيار الرأي السديد والناجع.

(٣) إن الإدارة العليا للمؤسسة العامة اختارت إداريين وفنيين يسعون في الغالب إلى تحقيق مصلحة الإدارة (المدير) أكثر مما يحققون مصلحة المؤسسة العامة. بل وكثيراً ما يجتمع حول هذه الإدارة انتهازيون يجيدون التملق والنفاق أكثر مما يُحسنون عملهم، فضلاً عن بعض القيادات مشكوكة الولاء.

(٤) البحث عن القدوة يستلزم إيجاد قادة ووزراء يتسمون بالورع عن محارم الله والصدق والشجاعة والأمانة والإيثار والعلم وغيرها. وقد أشار المهاتما غاندي (Mahatma Gandhi) ذات مرة إلى الفساد عندما سأل: (كيف يستطيع راسمو السياسات أن يحكموا على مزايا أي إجراء)، أجاب: (تذكروا وجه أفقر شخص رأيتموه واسألوا أنفسكم إذا كانت الخطوة التي تفكرون فيها ستعود بالنفع عليه)[٤٧]، أي أن مكافحة الفساد تبدأ بالنفس الإنسانية أولاً وتنتهي بعموم المجتمع وذلك لضمان تطبيق جميع التشريعات والقوانين النافذة بعدالة وبدون تمييز.

(٥) إن تفشي ظاهرة الفساد في العراق هي مسؤولية مشتركة تشترك فيها الحكومة والمجتمع في آن واحد.

ولطالما انتشر الفساد في أحدهما، فُعل الآخر للتفاعل معه. بيد أن العامل الأول في تفشي الفساد هو الحكومة لأنها صاحبة تقديم الخدمات، بينما المجتمع يمثل مستلم الخدمات[٤٨].

(٦) عدم الاهتمام بمراكز التفكير (مراكز البحوث الأكاديمية وغير الأكاديمية) وعدم استشارتهم، ينعكس على تدهور عملية صنع القرار ومراحله، ومن ثم اتخاذ القرار الناجع.

(٧) تفاقم ظاهرة البطالة المقنعة بعد عام ٢٠٠٣ بشكل كبير؛ وذلك بسبب فتح باب إعادة التعيين، وعودة المفصولين غير السياسيين، فضلاً عن فتح باب التعيينات الجديدة وبشكل مفرط ومن دون تخطيط استراتيجي.

(٨) إجراء تغييرات هيكلية في فلسفة التعليم العالي من خلال البحث عن العلماء والكفاءات، وقد كان محقاً الصحفي توماس فريدمان في جريدة النيويورك تايمز الأمريكية عندما قال إن النظم في الدول النفطية لن تنقب عن العقول المحلية طالما إنه بإمكانها التنقيب عن النفط واستخدام إيراداته لشراء الولاءات[٤٩].

ثالثاً: الدروس المؤسساتية

لقد اختلفت وجهات نظر المجتمعات نحو الإدارة، وتسنم المهام الإدارية ولاسيما المناصب العليا منذ تلك العصور وحتى عصرنا الحالي، فالبعض عدَّ المنصب غنيمة يستغله لتحقيق مصلحته الشخصية، والبعض الآخر عده تكليفاً وليس تشريفاً بهدف تحقيق المصلحة العامة؛ وهذا الاختلاف ناتج من ثقافة المجتمعات ووجهة نظرهم إزاء أيهما أهم، أهي المصلحة الخاصة أمالمصلحة العامة؟

فمن وجهة نظر أمير المؤمنين (عليه السلام) أكد لعماله أنهم مجرد خدام للرعية، والولاية ليست تشريفاً له، وإنما خدمة عامة يأخذون عليها أجراً، ويبتغون الفضل والثواب من الله (عز وجل) إذا أحسنوا عملهم[٥٠]، فضلاً عن أنها مسؤولية يمكن أن يثاب ويجزى عنها أو يعاقب عليها، وقد عبر الإمام (عليه السلام) عن ذلك عندما عرضت عليه الخلافة، فالمنطلقات السياسية لمفهوم الإمامة تختلف عن المنطلقات السياسية لمفهوم الخلافة، والتطبيق السياسي الواقعي لمفهوم الإمامة سيصطدم حتما بما آل إليه المجتمع

من تغييرات، وهذا ما أشار إليه الإمام (عليه السلام) بقوله «دعوني والتمسوا غيري فإنا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان لا تقوم له القلوب ولا تثبت عليه العقول وإن الآفاق قد اغامت، والمحجة قد تنكرت واعلموا أني إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم ولم أصغ إلى قول قائل، وعتب العاتب، وإن تركتموني فأنا كأحدكم، ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزير خير لكم مني أميراً»[٥١]، ويستدل من ذلك أن إدارة المناصب العليا في الدولة تفرض عليك مهاماً لا يمكن تجاوزها بأي حال من الأحوال ولو على نفسك، لتجنب الوقوع في المحذور.

أما وجهة نظر الحكومة العراقية، فقد نظرت إلى إدارة الحكم والمناصب العليا على أنها استحقاق انتخابي، بدليل أن بعض النواب قد تسنموا مناصب وزارية في أكثر من دورة انتخابية لوزارات مختلفة، وقد انسحب الأمر إلى الوظائف الحكومية الأخرى؛ بذريعة المحاصصة الحزبية، والطائفية المقيتة، والمحسوبية والمنسوبية، وقد أشار تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المتخصص إلى أن الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ لم تدعم الجهود الرامية لمشروع إصلاح نظام الوظائف في الدولة، وأن أحد الأهداف الرئيسة للمشروع كان تحويل الوظائف الحكومية إلى نظام يعتمد الكفاءة والمهنية، فضلاً عن صياغة لائحة قانون عصري للوظائف الحكومية كي يقدم إلى مجلس النواب[٥٢][٥٣].

وتأسيساً على ذلك فقد فقدت السلطة الحكومية في العراق يدها القوية المتمثلة بالإدارة السديدة لإدارة الموارد الاقتصادية بالشكل الذي يحافظ عليها من جهة وينميها من جهة أخرى.

الخاتمة

إن الاستنتاج الرئيس الذي جرى التوصل إليه هو تطابق فرضية البحث مع الواقع الاقتصادي في العراق، وهو ان الابتعاد عن تطبيق الاقتصاد الإسلامي في الاقتصاد العراقي سيفاقم المشكلات الاقتصادية والإدارية إلى درجة الوقوع في شرك دوامة الحلقة المفرغة، وما عهد أمير المؤمنين لمالك الأشتر إلا صورة مبسطة لإدارة الحكم والاقتصاد الإسلامي.

وللتغلب على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية لابد

من الرجوع إلى تحليل عهد أمير المؤمنين (عليه السلام) لمالك الأشتر ودراسته دراسة مستفيضة، وأن نعده بمثابة وسيلة ووثيقة دستورية واجبة النفاذ لتحقيق التنمية الإلهية المستندة إلى كتاب الله (عز وجل) وسنة رسوله (صلى الله عليه وآله) وعترته الطاهرة (عليهم السلام). وأول ما نبتدئ به من قمة الهرم وهو وجوب انتخاب شخصية قادرة على فهم واستنباط الأحكام الاقتصادية والإدارية والسياسية من خطب وروايات وعهود أمير المؤمنين (عليه السلام) لعماله وولاته، لجعله قدوة لإدارة حكم العراق، وفق السياقات القانونية النافذة، ومن ثم اختيار وزراء ومحافظين لهم قدرات إدارية متميزة، وليس كما هو حال اليوم وهو اعتماد أشخاص تعلموا الإدارة بالممارسة وهنا يكمن الخطر في إدارة شؤون العراق السياسية والإدارية والاقتصادية، فقدأدى إلى انتشار ظاهرة الفساد الإداري، وظاهرة الهدر المالي، وظاهرة البطالة، وظاهرة فقدان الهوية الوطنية، وظاهرة المحاصصة الحزبية، وظاهرة الطائفية المقيتة، وظاهرة المحسوبية والمنسوبية، وغيرها من الظواهر الدخيلة على المجتمع العراقي؛ بحيث أصبح المجتمع كله يتمنى الرجوع إلى أيام زالزمن الماضي- فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ويُعدها أكثر تطوراً وازدهاراً من أيام القرن الحادي والعشرين، عدا بعض الطبقات أو الفئات المستفيدة التي تَعد هذه الأيام هي العصر الذهبي لها وبامتياز، وترى أن لا ضرورة لإجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية لا وفق خطب وروايات وعهود أمير المؤمنين (عليه السلام) ولا لغيره، وإنما يقتصر رأيها في إجراء الانتخابات الشكلية المعتادة، كأن المجتمع العراقي يعيش في دولة العدل لصاحب العصر والزمان (عجل الله فرجه).

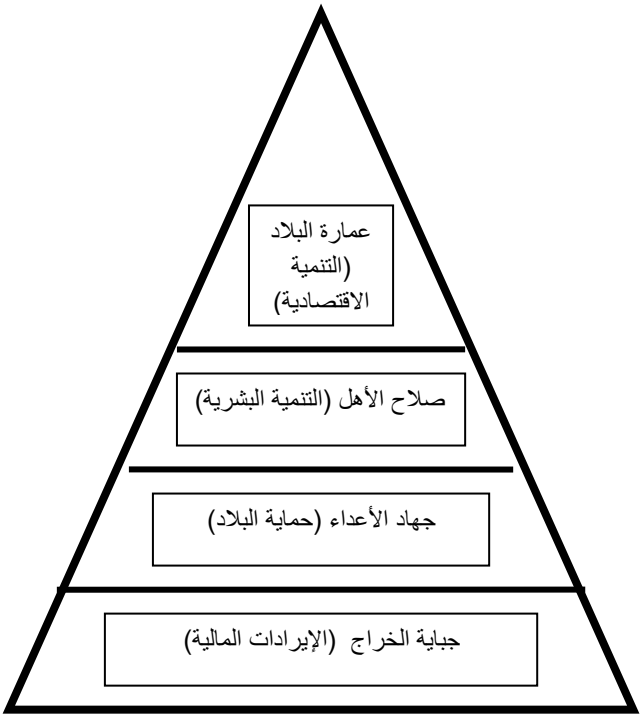

الشكل رقم (١)
هرم إدارة الحكم الرشيد لأمير المؤمنين (عليه السلام)

الهوامش

(١) فليح سوادي، عهد الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام إلى والي مصر الصحابي مالك الأشتر رضوان الله عليه، الطبعة الأولى، العتبة العلوية المقدسة، قسم الشؤون الفكرية والثقافية، النجف الأشرف، ٢٠١٠، ص ١٥.

(٢) إقبال الأعمال، السيد ابن طاووس، ج ٣، ص ٣٠٠.

(٣) بصائر الدرجات، محمد الصفار، ج ٤، ص ٤١.

(٤) https: / /forums.alkafeel.net /showthread. ٦١٩٤٤=php?t

(٤) مركز الأبحاث العقائدية..http: / /www. ٦٢٤٧ /aqaed.com /faq

(٦) http: / /www.al-milani.com /library /lib- ٢٣٣١=pgid&٢٠٨=mid&١٨=pg.php?booid

(٧) فليح سوادي، مصدر سابق، ص ٧.

(٨) المصدر نفسه، ص ٧.

(٩) د. خضر عبد الرضا جاسم الخفاجي، الفكر العسكري وعدله الإسلامي في عهد الخليفة علي ابن أبي طالب (عليه السلام) إلى مالك الأشتر (رضي الله عنه)، مجلة كلية التربية للبنات، العدد (١)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٣٩.

(١٠) نهج البلاغة، ص ٤٤٣.

(١١) محمد الفضل اللنكراني، الدولة الإسلامية: شرح لعهد الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر النخعي، الطبعة الأولى، مركز فقه الأئمة الأطهار(عليهم السلام)، قم، ٢٠٠٤، ص ٩.

(١٢) ولاية الفتنة الكبرى من تاريخ مصر. http: / /egypthistory.net /٠٦٤٦ /D٨٨٪D٩٪ -A٩٪D٨٪A٧٪D٨٪٨٤٪٩

(١٣) مصدر سابق.

* ونصبه على ولاية أذربيجان

(١٤) محمد الفاضل اللنكراني، مصدر سابق، ص. ص ٢٩-٣١.

(١٥) فليح سوادي، مصدر سابق، ص ٧.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(١٩) د. خولة عيسى صالح الفاضلي، المضامين الاقتصادية والعدل الاجتماعي في عهد الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الاشتر، مجلة التراث العلمي العربي، العدد (٢)، مركز إحياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص ٥٥.

(٢٠) د. علي زعيتر، الاقتصاد والدين: أوراق في الاقتصاد والتنمية الزراعية، الطبعة الأولى، دار الولاء لصناعة النشر، بيروت، ٢٠١٦، ص. ص ٩٣-٩٤.

(٢١) فليح سوادي، مصدر سابق، ص ٢٣.

(٢٢) فليح سوادي، مصدر سابق، . ص ١٥-١٦.

(٢٣) خطاب المرحلة (٢١١) ... يوم النزاهة والعدالة والنظام الأمثل للحكم. http: / /www.alfadhela.org.iq /ArticlePrint. ٢٠٣٦=aspx?ID

(٢٤) فليح سوادي، مصدر سابق، ص ٢١.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٢٧) د. حميد الجميلي، دراسات في اقتصادات الغات في ضوء نتائج جولة أورغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٩٨، ص ٣٥.

(٢٨) د. سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين الجات ١٩٩٤ ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٢٠١.

(٢٩) مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١٦: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ٢٠١٦، ص ١٤٥.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٣١) مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١٦: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، مصدر سابق، ص

١٤٥.
(٣٢) د. محمد صالح الشيخ، الإغراق وأثره على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للمدة (١١- ٩) مايو ٢٠٠٤، الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، كلية الشريعة والقانون/ جامعة الإمارات العربية المتحدة، غرفة تجارة وصناعة دبي، وآخرون، الطبعة الأولى، دبي، ٢٠٠٤، ص ١٣٣٠.
* لمزيد من المعلومات راجع:
- د. هيثم عبدالله سلمان، علاقة النمو بالإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٨١)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، شباط ٢٠١٥، ص ٢٩١.
** ويقصد به أقصى كمية من الإنتاج يمكن لاقتصاد ما الحصول عليها مع أخذ معارفه التكنولوجية وكمية المدخلات المتاحة له في الاعتبار.
* في الميزانية العامة الختامية يجري تقسيم الإيرادات العامة إلى قسمين رئيسين هما: الإيرادات النفطية (تشمل عوائد الصادرات النفطية + إيرادات بيع المنتجات أو المشتقات النفطية المحلية) والإيرادات الأخرى (تشمل ضريبة الدخل وضريبة الشركات والرسوم والجباية وغيرها)
(٣٣) د. زياد حافظ، البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي، في البنية الاقتصادية والأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع، تحرير: د. زياد حافظ، وآخرون، الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الطبعة الأولى، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان ٢٠٠٩، ص ٦٧.
(٣٤) عبد المنعم راضي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٩٧.
(٣٥) رضا الحسيني، السيرة الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام)، ترجمة: علاء رضائي، الطبعة الأولى، دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ٢٠١٤، ص ٤٩
(٣٦) بحار الأنوار.
http://www.haydarya.com/maktaba_moktasab/03/book_42/40/35a.html
نهج البلاغة.
http://www.islamology.com/Resources/Nahj_Imam/Letters/book45.htm
(٣٧) ثناء فؤاد عبدالله، حول النمو الاقتصادي وسياسات التنمية في الوطن العربي، في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الدول العربية: الأبعاد الاقتصادية، مجموعة مؤلفين، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، كانون الثاني ٢٠١٣، ص ٣٩٨.
(٣٨) ألان نويل، النفط والديمقراطية: عندما يكون الريع إعاقة، تحرير: برتران بادي، دومينيك فيدال، في سلسلة أوضاع العالم ٢٠١١، الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ٢٠١١، ص ١٨٤.
(٣٩) د. هيثم عبدالله سلمان، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (٢٥)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠١٥، ص ٢٠.
(٤٠) د. زياد حافظ، مصدر سابق، ص ٩٧.
(٤١) د. عبد اللطيف مصطفى، د. عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤، ص. ص ٢٠٥- ٢٠٦.
(٤٢) د. هيثم عبدا لله سلمان، أثر سياسات الطاقة العالمية على اقتصادات بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، العدد (٨٤)، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، تموز ٢٠١٤، ص ٣١.
(٤٣) نهج البلاغة، مصدر سابق، ص ٥٩١.

(٤٥) د. رضا صاحب أبو حمد، السياسة المالية في عهد الإمام علي (عليه السلام)، الطبعة الأولى، مركز الأمير لإحياء التراث الإسلامي، النجف الأشرف، ٢٠٠٦، ص ٢٦.

(٤٦) نهج البلاغة، مصدر سابق، ص ٥٥٠.

(٤٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥، ص ٧٧.

(٤٨) د. هيثم عبدالله سلمان، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مصدر سابق، ص ١٦.

(٤٩) Thomas L. Friedman The World is Fiat: A Brief History of the Twenty – First Century New York ٢٠٠٥ p ٤٦٠.

(٥٠) د. حسين علي الشرهان، منهج أمير المؤمنين عليه السلام في معالجة الفساد المالي، مجلة المبين، العدد (١)، الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة، مؤسسة علوم نهج البلاغة، كربلاء المقدسة، ٢٠١٦، ص ٧٦.

(٥١) د. نغم حسن الكنعاني، المواقف السياسية للأئمة الأثني عشر (عليهم السلام)، الطبعة الأولى، دار المحبين للطباعة والنشر، قم، ٢٠١٥، ص ١٢٥.

(٥٢) د. كاظم جواد شبر، أوضاع الإدارة العامة في العراق: الصعوبات القائمة والعلاجات المقترحة، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ١١، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، تموز ٢٠١٦، ص ١١.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

• الكتب

(١) ألان نويل، النفط والديمقراطية: عندما يكون الريع إعاقة، تحرير: برتران بادي، دومينيك فيدال، في سلسلة أوضاع العالم ٢٠١١، الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ٢٠١١.

(٢) إقبال الأعمال، السيد أبن طاووس، ج ٣.

(٣) بصائر الدرجات، محمد الصفار، ج ٤.

(٤) ثناء فؤاد عبدالله، حول النمو الاقتصادي وسياسات التنمية في الوطن العربي، في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الدول العربية: الأبعاد الاقتصادية، مجموعة مؤلفين، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، كانون الثاني ٢٠١٣.

(٥) حميد الجميلي، دراسات في اقتصادات الغاز في ضوء نتائج جولة أورغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٩٨.

(٦) رضا الحسيني، السيرة الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام)، ترجمة: علاء رضائي، الطبعة الأولى، دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ٢٠١٤.

(٧) رضا صاحب أبو حمد، السياسة المالية في عهد الإمام علي (عليه السلام)، الطبعة الأولى، مركز الأمير لإحياء التراث الإسلامي، النجف الأشرف، ٢٠٠٦.

(٨) سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين الجات ١٩٩٤ ومنظمة التجارة العالمية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ٢٠٠١.

(٩) عبد اللطيف مصطفى، د. عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٤.

(١٠) عبد المنعم راضي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٨.

(١١) علي زعيتر، الاقتصاد والدين: أوراق في الاقتصاد والتنمية الزراعية، الطبعة الأولى، دار الولاء لصناعة النشر، بيروت، ٢٠١٦.

(١٢) فليح سوادي، عهد الإمام علي ابن أبي طالب (عليه السلام) إلى والي مصر الصحابي مالك الأشتر رضوان الله عليه، الطبعة الأولى، العتبة العلوية المقدسة، قسم الشؤون الفكرية والثقافية، النجف الأشرف، ٢٠١٠.

(١٣) كاظم جواد شبر، أوضاع الإدارة العامة في العراق: الصعوبات القائمة والعلاجات المقترحة، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ١١، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، تموز ٢٠١٦.

(١٤) محمد الفضل اللنكراني، الدولة الإسلامية: شرح لعهد الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر النخعي، الطبعة الأولى، مركز فقه الأئمة الأطهار (عليهم السلام)، قم، ٢٠٠٤.

(١٥) مناخ الاستثمار في الدول العربية

٢٠١٦: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ٢٠١٦.
(١٦) نغم حسن الكنعاني، المواقف السياسية للأئمة الإثني عشر (عليهم السلام)، الطبعة الأولى، دار المحبين للطباعة والنشر، قم، ٢٠١٥.
(١٧) نهج البلاغة.
• الدوريات
(١) حسين علي الشرهان، منهج أمير المؤمنين عليه السلام في معالجة الفساد المالي، مجلة المبين، العدد (١)، الأمانة العامة للعتبة الحسينية المقدسة، مؤسسة علوم نهج البلاغة، كربلاء المقدسة، ٢٠١٦.
(٢) خضر عبد الرضا جاسم الخفاجي، الفكر العسكري وعدله الإسلامي في عهد الخليفة علي بن أبي طالب (عليه السلام) إلى مالك الأشتر (رضي الله عنه)، مجلة كلية التربية للبنات، العدد (١)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٠.
(٣) خولة عيسى صالح الفاضلي، المضامين الاقتصادية والعدل الاجتماعي في عهد الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر، مجلة التراث العلمي العربي، العدد (٢)، مركز إحياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، ٢٠١٤.
(٤) هيثم عبدالله سلمان، أثر سياسات الطاقة العالمية على اقتصادات بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، العدد (٨٤)، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، تموز ٢٠١٤.
(٥) هيثم عبدالله سلمان، دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (٢٥)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠١٥.
(٦) هيثم عبدالله سلمان، علاقة النمو بالإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٨١)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، شباط ٢٠١٥.
• المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية
(١) زياد حافظ، البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي، في البنية الاقتصادية والأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع، تحرير: د. زياد حافظ، وآخرون، الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الطبعة الأولى، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان ٢٠٠٩.
(٢) محمد صالح الشيخ، الإغراق وأثره على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للمدة (١١- ٩) مايو ٢٠٠٤، الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، كلية الشريعة والقانون/ جامعة الإمارات العربية المتحدة، غرفة تجارة وصناعة دبي، وآخرون، الطبعة الأولى، دبي، ٢٠٠٤.
•التقارير الدولية
(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير

التنمية البشرية ٢٠٠٥ التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥.

• المواقع الإلكترونية

(١) بحار الأنوار

http://www.haydarya.com/maktaba_moktasah/٠٣/book_٤٠/٤٢/a٣٥.html

(٢) خطاب المرحلة (٢١١) ... يوم النزاهة والعدالة والنظام الأمثل للحكم.

http://www.alfadhela.org.iq/ArticlePrint.aspx?ID=٢٠٣٦

(٣) مركز الأبحاث العقائدية.

http://www.aqaed.com/faq/٦٢٤٧

(٤) نهج البلاغة

http://www.islamology.com/Resources/Nahj_Imam/Letters/book/45.htm

(٥) ولاية الفتنة الكبرى من تاريخ مصر.

http://egypthistory.net/٠٦٤٦/%D٨%٨٨%٩D%٨٤%٩D%٨A%٧DA

(٦)

https://forums.alkafeel.net/showthread.php?t=٦١٩٤٤

(٧)

http://www.al-milani.com/library/lib-pg.php?booid=١٨&mid=٢٠٨&pgid=٢٣٣١

ثانياً : المصادر الأجنبية

(١)

Thomas L. Friedman, The World is Fiat: A Brief History of the Twenty – First Century, New York, ٢٠٠٥, p ٤٦٠.